A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/53/L.5
15 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩١ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
السلع الأساسية

إندونيسيا*: مشروع قرار

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٥/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٧/١٨٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٥١/١٦٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذها التام،

وإذ تدرك أن قطاع السلع الأساسية لا يزال في بلدان نامية كثيرة، وخصوصا في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير، وإيجاد العمالة والدخل والادخار، وقوة محركة للاستثمارات ومساهم في إنعاش النمو والتنمية،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء ما يترتب على أحوال الطقس غير المواتية من آثار سلبية على جانب العرض في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وما للأزمة المالية من آثار على الطلب على السلع الأساسية، واستمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية الأمر الذي يؤثر عكسيا في النمو الاقتصادي للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وخاصة في أفريقيا،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج صالحة للتنويع، وفي التمكن من الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو،

وإذ تؤكد ضرورة قيام البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، بإجراء تحول صناعي محلي لقطاع السلع الأساسية لديها من أجل تحسين الإنتاجية وتحقيق الاستقرار في حصائل صادراتها وزيادتها، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام للبلدان النامية في سعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي،

وإذ تحيط علما بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن حالة السلع الأساسية في سياق البيئة الاقتصادية العالمية[1]؛

١ - تلاحظ حاجة البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، إلى استقرار أسعار السلع الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ بها بمستويات مربحة؛

٢ - تشدد على ضرورة قيام البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأولية بمواصلة العمل على وضع سياسة محلية وتهيئة بيئة مؤسسية تشجعان على تنويع قطاعي التجارة والتصدير وتحريرهما وتعزيز القدرة على المنافسة؛

٣ - تعرب عن الحاجة الماسة إلى وضع سياسات دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية من خلال آليات تتسم بالكفاءة والشفافية لتكوين الأسعار، وتقديم المساعدة لبرامج تنويع السلع الأساسية ولجهود التحرير التي تضطلع بها البلدان النامية وخاصة البلدان الأفريقية، وذلك من خلال أمور منها توفير المساعدة التقنية والمالية اللازمة للمرحلة التحضيرية من هذه البرامج؛

٤ - تحث منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلين؛

٥ - تكرر تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية ولا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على ما يلي:

---

(١) A/53/319، المرفق.

(أ) أن تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق التحول الصناعي للسلع الأساسية لديها أمر ضروري لزيادة حصائل صادراتها وتحسين قدرتها على المنافسة، وذلك من أجل تيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي؛

(ب) أن السياسات والممارسات المشوهة للتجارة، بما في ذلك فرض التعريفات القصوى وتصعيد التعريفات والأنظمة البيئية وغير ذلك من الحواجز غير التعريفية، وكذلك تآكل الامتيازات التجارية، ينبغي تجنبها لما لها من آثار سلبية على قدرة البلدان النامية على تنويع صادراتها وإجراء عملية إعادة التشكيل اللازمة لقطاع السلع الأساسية لديها ولأنها تعترض في الوقت نفسه التدابير الناجحة التي تتخذها البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية؛

(ج) أنه طبقا لجدول أعمال القرن ٢١[٢] وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٣]، ينبغي أن يتمثل هدف الحكومات في كفالة أن تكون السياسات التجارية والبيئية متآزرة بحيث تحقق التنمية المستدامة. وفي معرض ذلك، ينبغي أن لا تسخر سياساتها وتدابيرها البيئية ذات الأثر المحتمل على التجارة لغرض الحماية؛

(د) ينبغي المحافظة على التعاون المالي الفعال وتوسيع نطاقه من أجل تيسير قيام البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية بإدارة التقلبات المفرطة في حصائل صادرات السلع الأساسية؛

(هـ) أن التعاون التقني في مجالي نقل التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج وتدريب موظفي البلدان النامية التقنيين والإداريين والتجاريين يتسم بأهمية قصوى لإجراء تحسينات نوعية في قطاع السلع الأساسية؛

(و) أن توسيع التجارة والاستثمارات بين بلدان الجنوب في السلع الأساسية يزيد من أوجه التكامل ويتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

(ز) أن هناك حاجة إلى تعزيز البحث والتطوير، وتقديم الخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية وخدمات الدعم، وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة في البلدان النامية التي تعمل في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

---

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.

٦ - تكرر تأكيد ضرورة تعزيز الدور الذي يضطلع به الصندوق المشترك للسلع الأساسية بالتعاون مع مركز التجارة الدولية والأونكتاد، وخاصة في زيادة توجيه برامج تنمية السلع الأساسية التي يضطلع بها نحو مشاريع التنويع في قطاع السلع الأساسية، وتعزيز تنمية أسواق السلع الأساسية في البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات أقل البلدان نموا وتقصي السبل والوسائل الفعالة لاستخدام موارد الحساب الأول للصندوق المشترك؛

٧ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يدرج في أعماله التحضيرية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف القادمة المسائل المتصلة بالسلع الأساسية، بما في ذلك، تمويل تنويع السلع الأساسية، لكي ينظر فيها المؤتمر في دورته العاشرة التي ستعقد في تايلند سنة ٢٠٠٠؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين عن اتجاهات السلع الأساسية الحالية والمتوقعة في العالم؛

٩ - تقرر أن تدرج مسألة السلع الأساسية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين.

- - - - -